العرب
الخميس 2019/10/24
السنة 42 العدد 11507

الرئيس التونسي يبعث برسائل طمأنة مستندا إلى قوة الشرعية

قيس سعيد يتعهد بحماية الحريات وتعزيز حقوق المرأة

كشف خطاب الرئيس التونسي المنتخب، قيس سعيد، الذي ألقاه خلال موكب تسلمه مهام الرئاسة بصفة رسمية في البرلمان النقاب عن بعض خياراته السياسية والاجتماعية وأوضح معالمها، لكنه أبقى باب الغموض مفتوحا في بعض المسائل الاستراتيجية التي تخص منهجية عمله ويتعلق بعضها بالسياسة الخارجية للبلاد وبالاصطفافات الإقليمية والدولية.

الجمعي قاسمي

تونس – بعث الرئيس التونسي المُنتخب، قيس سعيد، برسائل طمأنة إلى الفاعلين السياسيين داخل البلاد، وخارجها، في أول خطاب له تحت قبة البرلمان بعد أداء اليمين الدستورية، ليكون بذلك سابع رئيس لتونس منذ استقلالها في 20 مارس من عام 1956.

وعكس هذا الخطاب بمفرداته وتعبيراته السياسية التي لم تخلُ من الشعارات بأسلوب خطابي أعاد إلى الأذهان "البيانات الثورية والخطابات الجماهيرية" خلال فترة سبعينات القرن الماضي، فائض قوة صناديق الاقتراع، الذي حصل عليه في الجولة الثانية من الاستحقاق الرئاسي المُبكر، الذي أعاد بنتائجه صياغة موازين القوى السياسية في البلاد.

وأدى قيس سعيد، الذي فاز في الانتخابات الرئاسية بنسبة 72.71 بالمئة من أصوات الناخبين على مُنافسه نبيل القروي الذي حصل على نسبة 27.29 بالمئة، اليمين الدستورية أمام أعضاء البرلمان المُنتخلي، بحضور رؤساء تونس السابقين، باستثناء منصف المرزوقي الذي اعتذر عن الحضور.

ويُعتبر أداء اليمين الدستورية ثالث شرط من الشروط التي ضبطها الدستور التونسي، قبل مُمارسة رئيس الدولة لمهامه، وذلك بعد التصريح بالمكاسب لدى هيئة مكافحة الفساد، وتوجيه وثيقة للبرلمان تثبت تعهده بعدم المزج بين مهمته الجديدة كرئيس للبلاد، وأي نشاط حزبي.

وحضر حفل أداء اليمين للرئيس المُنتخب قيس سعيد، وفد برلماني مغربي برئاسة الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، وحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين، كمُمثلين عن العاهل المغربي، الملك محمد السادس. وبعد ذلك، ألقى قيس سعيد خطابا أبقى في مجمله على مساحة واسعة من الغموض حول توجهاته، ومنهجية عمله خلال عهدته الرئاسية التي ستمتد على مدى خمس سنوات، لم تُبددها رسائل الطمأنة التي سعى إلى توجيها للداخل والخارج، حول جملة من الملفات التي أثارت وما زالت تُثير حولها الكثير من السجالات السياسية بسبب مواقفه السابقة التي عبّر عنها خلال حملته الانتخابية.

> أية رصاصة من إرهابي ستُقابل بوابل من الرصاص الذي لا يحده عد ولا إحصاء

وحاول سعيد في خطابه إزاحة الغبار حول مواقفه التي أثارت جدلا خلال الفترة الماضية، وتحديدا تلك المواقف المُتعلقة برؤيته لمسألتي الحريات وحقوق المرأة، واكتفى بالتأكيد على أنه "لا مجال للتخلي عن الحريات، والمساس بحقوق المرأة".

وتعهد قيس سعيد بحماية الحريات، قائلا إن "الشعب الذي دفع ثمنا غاليا من أجل الوصول إليها وممارستها في إطار الشرعية، لن يقدر أي طرف على سلبه إياها تحت أية ذريعة أو تحت أي مسمى"، لافتا في هذا السياق إلى أن "من كان يهزه الحنين للعودة إلى الوراء، فهو يلهث وراء السراب ويجدف ضد مجرى التاريخ".

وتابع قائلا "... لا مجال للمساس بحقوق المرأة "، التي قال إنها اليوم في حاجة إلى المزيد من تعزيز حقوقها وخاصة منها الاقتصادية والاجتماعية، ليعود للتأكيد مرة أخرى على أن "كرامة الوطن من كرامة مواطنيه ومواطناته".

وإلى جانب هذه التأكيدات، اختار قيس سعيد التشديد مرة أخرى على أهمية استمرارية الدولة قائلا "... الكل يذهب ولكن الدولة يجب أن تستمر وتبقى... الدولة التونسية بكل مرافقها هي دولة التونسيين والتونسيات على قدم المساواة وأول المبادئ التي تقوم عليها المرافق العمومية هو الحياد".

وبدا قيس سعيد في خطابه مُستندا على قوة شرعيته الانتخابية، عندما تطرق إلى ملف الفساد الذي ينخر البلاد، حيث قال "... كل أحد من هذا الوطن يجب أن يكون قدوة... لا مجال للتسامح في أي مليم واحد من عرق أبناء هذا الشعب العظيم، وليستحضر الجميع شهداء الثورة وجرحاها وما زال العلم المفدى مخضبا بدمائهم.. آثروا الموت للتصدي لإهدار المال العام ولشبكات الفساد".

وفي ما يخص موقفه تجاه الإرهاب الذي يضرب البلاد منذ عام 2011، قال الرئيس التونسي"... من الأمانات أن نقف متحدين لآفة الإرهاب، وأن أية رصاصة من إرهابي ستُقابل بوابل من الرصاص الذي لا يحده عد ولا إحصاء".

غير أن هذه المواقف التي تضمنت تطمينات للداخل التونسي، خاصة وأنه أكد أنه سيكون رئيسا جامعا لكل التونسيين، لم تتوسع لتشمل بقية الملفات الأخرى، وخاصة منها ملف السياسة الخارجية للبلاد، حيث اكتفى بتوجيه عناوين عامة من قبيل التزامه بالمواثيق والمعاهدات، مع الإشارة إلى إمكانية إدخال تعديلات على بعضها.

وأبقى في نفس الوقت الباب مفتوحا أمام مختلف القراءات فيما يتعلق بمجال تحرك الديبلوماسية التونسية الذي حدده بالمنطقة المغاربية، ثم الأفريقية، والمنطقة العربية، ثم منطقة شمال البحر المتوسط، دون ذكر لأميركا، ولا بقية الدول الفاعلة في المشهد الدولي مثل الصين وروسيا الاتحادية.

ورأى مراقبون أنه بقدر مساحة الاطمئنان التي رسمها الخطاب لدى الداخل التونسي، فإنه بالقدر نفسه لم يُبدد الغموض من انخراط تونس -في عهده- في سياسة، الاصطفافات الإقليمية والدولية بعنوان الدفاع عن "قيم الثورة" التي ترددت في هذا الخطاب الذي كان يُفترض أن يأخذ بعين الاعتبار الإكراهات السياسية المُتنوعة، بما يفتح أفقا جديدا للحديث عن الوسائل والآليات الواجب اعتمادها لمواجهة التحديات الجسيمة التي تواجه البلاد.

إخلالات النهضة تؤجل تسلم البرلمان الجديد مهامه

خطوة أولى لسعيد داخل قصر الرئاسة

تونس – أحدث إخلال في الانتخابات التشريعية التونسية، وتتهم فيه حركة النهضة الإسلامية، لخبطة دستورية بعد إلغاء نتائج إحدى الدوائر الانتخابية مما سيؤجل تسلم البرلمان الجديد لمهامه بصفة رسمية.

وسيتسبب القرار القضائي الصادر عن المحكمة الإدارية، الذي ألغى نتائج انتخابات البرلمان بالدائرة الانتخابية في ألمانيا بسبب ارتكاب النهضة خروقات جسيمة، في تأجيل انطلاق البرلمان المنتخب في أداء مهامه مقابل تواصل عمل أعضاء البرلمان المنتهية ولايتهم.

وقبلت المحكمة الإدارية في تونس طعن حزب التيار الديمقراطي الذي اتهم حركة النهضة بتزوير نتائج التصويت للانتخابات التشريعية في مكتب الاقتراع الذي خصص للتونسيين بألمانيا وألغت نتائج هذه الدائرة الانتخابية التي فاز بها ممثل عن حزب النهضة.

ويبدو أن قبول طعن حزب التيار الديمقراطي وإعادة الانتخابات في دائرة ألمانيا سيتسببان في تعطل تنصيب البرلمان الجديد باعتبار أن نتائج الانتخابات التشريعية ما زالت محل نظر لدى القضاء الإداري وستتطلب مسارا كاملا وهو ما سيؤجل انطلاق الأعضاء الجدد للبرلمان في أداء مهامهم نظرا لشغور مقعد ألمانيا بسبب لا يتعلق دستوريا بحالة الوفاة ولا بحالة الغياب.

والإخلال الذي حصل في الدائرة الانتخابية بألمانيا، هو قيام أحد أعضاء حركة النهضة في مكتب اقتراع هذه الدائرة بحمل صندوق الانتخابات معه إلى منزله، وهو السبب الذي ارتكز عليه حزب التيار الديمقراطي في الطعن الذي تقدم به لدى المحكمة الإدارية، وفق تأكيد القيادي بالحزب غازي الشواشي.

وأكد الشواشي في تصريحات لوسائل إعلام محلية أن التقارير التي قدمتها هيئة الانتخابات للمحكمة الإدارية أثبتت أن عملية التصويت لم تكن نزيهة ولا شفافة في ألمانيا، وهو ما استوجب إلغاء النتائج برمتها في هذه الدائرة.

وقال إن تونس تمر بجملة من الصعوبات إلى أخرى، مبرزا أن الإشكال الجديد المطروح اليوم هو كيفية اجتماع المجلس النيابي المنتخب حديثا بعد قرار المحكمة الإدارية إبطال نتائج الانتخابات بدائرة ألمانيا، ما يعني إسقاط مقعد في البرلمان.

ولا يمكن للبرلمان التونسي الجديد الاجتماع دون اكتمال نصابه القانوني وهو منقوص من أحد النواب علما وأن القانون المنظم للانتخابات خلق إشكالا دستوريا بعدم تطرقه إلى وضعية إلغاء مقعد في الانتخابات.

وطبقا لقول المسؤول ذاته، غاب الحياد عن أعضاء الهيئة الفرعية للانتخابات بألمانيا لاسيما وأنهم كانوا في حزب معين سنة 2014 وسلطت عليهم عقوبات وتمت إعادة تكليفهم من جديد سنة 2019.

وقامت هيئة الانتخابات في تونس سنة 2014 بطرد رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات بدائرة ألمانيا إثر مساندته للمرشح الرئاسي آنذاك منصف المرزوقي وتم إرجاعه إلى نفس الخطة سنة 2019، وفق قول محامية حزب التيار الديمقراطي ابتسام الماكني.

ويتهم حزب التيار الديمقراطي عضوا في حركة النهضة بنقل 3 صناديق انتخابية إلى منزله، وهو ما تسبب في عدم احترام هيئة الانتخابات للآجال القانونية في تعليق أسماء أعضاء المكاتب حتى يتسنى للأحزاب التدقيق في استقلاليتهم.

إضافة إلى ذلك، تعهدت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بإجراء انتخابات تشريعية جزئية في دائرة ألمانيا لاكتمال النصاب القانوني للبرلمان المحدد بـ217 مقعدا.

وأكد رئيس الهيئة العليا للانتخابات، نبيل بفون، أن الانتخابات التشريعية ستعاد في دائرة ألمانيا بين نفس المرشحين حسب المادة 142 من القانون الانتخابي.

هل يتخلى ترامب عن فايز السراج

نيويورك- أشارت صحيفة "ديلي نيوز" إلى تغيّرات في السياسة الخارجية للرئيس الأميركي دونالد ترامب وتطورات في تعامله مع الملف السوري ستتبعها تغيّرات أخرى في تعامله مع الأزمة الليبية عبر دعمه للقائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر مقابل تخليه عن رئيس حكومة الوفاق فايز السراج.

وانطلقت الصحيفة من قرار الرئيس الأميركي بتخليه عن "حلف تاريخي" مع الأكراد في سوريا، بعد اتصال أجراه مع الرئيس التركي، وربطت هذا التغيّر بمكالمة أجراها ترامب مع خليفة حفتر كخطوة أولى للتخلي عن حكومة السراج.

ومثّل الاتصال الهاتفي لترامب الذي أجراه مع حفتر في شهر أبريل الماضي بعد أيام قليلة من بدء حرب تحرير طرابلس تمهيدا لخطوة إستراتيجية أميركية مماثلة للخطوة التي أعقبت الاتصال بينه وبين أردوغان.

وأثنى ترامب، وفقا للبيت الأبيض، على "دور حفتر الهام في مكافحة الإرهاب وتأمين موارد ليبيا النفطية". وبحسب الصحيفة، فإن اتصالا إضافيا أجراه آنذاك الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قد أسهم في بلورة موقف لدى ترامب بأن ليبيا تحتاج إلى القضاء على الإرهاب ومكافحته، قبل أن يُقرّر ترامب معارضة قرار دولي يطلب وقف تنفيذ عمليات الجيش الوطني في طرابلس.

ويأتي اعتراف واشنطن بحكومة الوفاق الوطني أسوة ببقية دول العالم وهي تتعامل معها كجهة سياسية في ليبيا تتعامل معها كثير من الدول.

كثرة المرشحين للرئاسة تعمق حيرة الناخبين الجزائريين

صابر البليدي

الجزائر – فاق عدد المرشحين للانتخابات الرئاسية الجزائرية المقررة قبل نهاية العام الجاري، توقعات الشعب الجزائري وسط جدل وغموض حول قدرتهم على استقطاب الناخب الجزائري إلى صناديق الاقتراع، ومدى تمثيليتهم الحقيقية لإرادة الشارع الجزائري.

واستقبلت مصالح السلطة المستقلة للانتخابات أكثر من 140 رغبة في الترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في الـ12 من ديسمبر القادم، وهو العدد المرشح للتقلص إلى ما دون العشرة، قياسا بقدرة هؤلاء على الوفاء بالشروط الأساسية للترشح، وعلى رأسها جمعها الخمسين ألف استمارة توقيع، بمعدل 1500 استمارة من 25 محافظة على الأقل.

وباستثناء بعض الشخصيات المستقلة ورؤساء الأحزاب الناشطين في المشهد السياسي الجزائري، فإن أغلب المرشحين مغمورون وغير معروفين لدى الرأي العام، وهي ظاهرة جديدة في الاستحقاقات الانتخابية الجزائرية، حيث صار البعض ممن يعانون من مشاكل نفسية، يستغلون الفرصة للظهور أمام الكاميرات ووسائل الإعلام، في مشاهد بهلوانية أضرت بصدقية الفعل السياسي والانتخابي في البلاد.

ويعتبر رؤساء أحزاب حركة البناء الوطني وطلائع الحريات والوطني الجمهوري والتجمع الوطني الديمقراطي، وهم على التوالي عبدالقادر بن قرينة، علي بن فليس، بلقاسم ساحلي وعزالدين ميهوبي، فضلا عن شخصيات أكاديمية ومستقلة أخرى كرئيس الحكومة السابق عبدالمجيد تبون، أبرز المرشحين لخوض الاستحقاق الرئاسي. ولاحظ أستاذ العلوم السياسية الماحي بن مهل، في قراءة أدلى بها لـ"العرب"، أن "اللائحة التي فاقت المئة وأربعين مرشحا، ستتم غربلتها في سلطة تنظيم الانتخابات ولا تبقى منها إلا الشخصيات الوازنة، وأن المرحلة القادمة ستتعلق بمدى قدرة هؤلاء على إقناع الناخب الجزائري بالتصويت لهذا البرنامج أو ذاك".

وكان الأمين العام بالنيابة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الموالي للسلطة عزالدين ميهوبي، أول مودع لملف ترشحه لدى الهيئة المستقلة نهار أمس، وكشف للصحافيين أن "ملفه يتضمن مئة ألف استمارة توقيع، وأن مستقبل الجزائر مرهون بنجاح الاستحقاق الرئاسي".

وينتظر أن يودع نهار اليوم الخميس رئيس حركة البناء الوطني عبدالقادر بن قرينة، ملفه لدى الهيئة، في انتظار ملفات أخرى يرتقب تقديمها من طرف أصحابها عملا بالمهلة القانونية التي يحددها قانون الانتخابات، قبل فسح المجال أمام عملية تدقيق الملفات والإعلان عن اللائحة النهائية المقبولة وفتح مهلة الطعون للمرشحين المحتجين. ويهيمن رجالات نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة والموالون للسلطة القائمة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، على لائحة المرشحين، وحتى إن لم يظهر مرشح بعينه للنظام، فإن أبرز الوجوه هي من المحسوبة عليه.

صد شعبي لانتخابات الرئاسة

واعتبر أستاذ العلوم السياسية الماحي بن مهل أن "السلطة لا تريد المجازفة بوضع بيضها في سلة واحدة، وإنما تريد توزيعه على عدة سلال، ولذلك لم تختر مرشحا معينا ليكون فارسها في السباق، وتراهن على عدد من المرشحين الذين يوالونها ولا يمانعون في تجسيد أجندتها المستقبلية".

ويعتبر كل من رئيس الحكومة السابق عبدالمجيد تبون، ووزير الثقافة الأسبق عزالدين ميهوبي، وحتى كل من علي بن فليس وعبدالقادر بن قرينة، مرشحي النظام، قياسا بخلفيتهم السياسية وولائهم للخط الذي تتبناه السلطة التي تبحث عن آليات لتجديد نفسها عبر الانتخابات القادمة.

وإذ يعتبر الإسلاميون أكبر الغائبين عن الاستحقاق القادم، بعد إعلان قطبي تيار الإخوان حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية عن مقاطعتهما للانتخابات الرئاسية، فإن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، يعتبر أيضا غائبا لافتا حيث لم يقدم مرشحا عنه، بسبب الأوضاع النظامية الداخلية المضطربة في صفوف الحزب، بعد سجن أمينيه العامين جمال ولد عباس ومحمد جميعي.

ومع تبرير أكبر حزبين إسلاميين في البلاد موقفيهما، بعدم توفر الشروط الأساسية لنزاهة وشفافية الاقتراع، وعدم استجابة السلطة لمطالب الحراك الشعبي، وترك الباب مفتوحا أمام ما أسمياه بـ"أي تطور إيجابي في الساحة السياسية"، فإن مقاطعتهما للانتخابات المذكورة لم تكن مفاجئة للمتابعين، حيث تعودت الأحزاب الإسلامية الاصطفاف دائما خلف مرشح ما في الانتخابات الرئاسية منذ منتصف تسعينات القرن الماضي.

> الإسلاميون يتجنبون خوض الاستحقاق الانتخابي الرئاسي اقتناعا بضعف شعبيتهم

وباستثناء مشاركتها في مختلف المواعيد البرلمانية والمحلية، فإن أحزاب التيار الإسلامي ظلت تلتزم الصفوف الخلفية في الاستحقاقات الرئاسية، وما عدا دخول حركة "حمس" برئيسها الراحل والمؤسس محفوظ نحناح، في الانتخابات الرئاسية التي انتظمت في 1995، فإن حمس ظلت داعمة لما كانت تصفه بمرشح الإجماع عبدالعزيز بوتفليقة، كما أن جاب الله عبدالله، خاض استحقاقا واحدا عام 1999، وانسحب آنذاك بمعية المرشحين الخمسة الآخرين، احتجاجا على ما وصفوه بـ"انحياز الإدارة والجيش إلى المرشح عبدالعزيز بوتفليقة".

ويرى الماحي بن مهل أن غياب الإسلاميين وحتى الحزب الحاكم، ولو أن عبدالمجيد تبون ينحدر سياسيا من مدرسة جبهة التحرير الوطني، يبقى لافتا في الاستحقاق القادم، ويشير إلى أن الإسلاميين قد وضعوا في حساباتهم تراجع شعبيتهم في الشارع الجزائري، ولم يريدوا المجازفة خشية الاصطدام بحقيقة مفاجئة.